

النص: القيود المفروضة على حرية الدين أو المعتقد

لعلك ستكتشف من خلال متابعة الأخبار وربما من خلال خبراتك الشخصية أن العديد من الحكومات تفرض قيوداً على حرية الدين أو المعتقد. ويبررون ذلك بأنهم بحاجة إلى الحد من أشكال التعبير الدينية لسبب أو لآخر. لذلك، كيف يمكننا أن نعرف متى تكون هذه القيود مبررة ومسموح بها ومتى لا تكون كذلك؟ القانون الدولي لحقوق الإنسان ينص على أن الحق في اعتناق دين أو معتقد أو اختياره أو تغييره أو تركه هو حق مطلق لا يمكن أبداً أن تُفرض عليه أية قيود. أما الحق في إظهار دين أو معتقد، فيجوز تقييده شريطة توفّر القواعد الأربع التالية.

1. ينبغي أن تكون هذه القيود منصوصاً عليها في القانون. والهدف من ذلك هو منع الدولة والشرطة والمحاكم من التصرف بشكل غير متوقع أو غير متسق.
2. يجب أن تكون القيود ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم. هذا الأمر مهم. لأن فرض قيود كضرورة لحماية أشخاص آخرين يختلف كثيراً عن فرض القيود بهدف كسب أصوات الناخبين.
3. لا يجوز أن تكون القيود تمييزية.
4. يجب أن تكون القيود المفروضة متناسبة مع المشكلة التي يتسبب فيها إظهار الدين أو المعتقد.

هذه القواعد مهمة فعلاً. فبدونها، يمكن للحكومات أن تفرض قيوداً على أية جماعة أو أية ممارسة دينية غير مُرحَّب بها. ومن المفترض أن تكون القيود ملاذاً أخيراً وليست أداة لفرض سيطرة الدولة.

دعونا نستعن بمثال من وحي الخيال لتوضيح ماذا نعني بهذا.

تخيّل بلدةً يعيش فيها خمس جماعات دينية مختلفة. كل جماعة لديها أماكن للعبادة وكل جماعة تصدر قدراً معيناً من الضجيج تزعج به الجيران! لكن الشرطة لا تتلقى سوى شكاوى بشأن جماعة صغيرة واحدة غير محبوبة...

المستويات العالية من الضجيج تضر بالصحة، والصحة العامة مبرر مشروع لفرض القيود. فماذا ينبغي للسلطة المحلية أن تفعل؟ أي نوع من القوانين يمكن وصفها بأنها ضرورية وغير تمييزية ومتناسبة يجب سنّها لحماية الصحة العامة؟

في هذه الحالة، سيكون من المناسب سنّ قانون عام ينظّم مستوى الضجيج المسموح به لجميع الاجتماعات العامة. وهذا القانون يُطبّق على جميع الجماعات الدينية وعلى غيرها من الجماعات. وإذا تجاوزت أي جماعة مستوى الضجيج المسموح به فإنه سيكون من المناسب أن يُطلب منها خفض مستوى ضجيجها وإلا يُفرض عليها دفع غرامة. أما أن يُطلب منها الصمت الكامل أو منعها من الاجتماع، فإن ذلك أمر غير متناسب!

وعلى الشرطة أن تنفّذ القانون على الجميع على قدم المساواة، حتى لو لم تصلها سوى شكاوى بشأن الجماعات التي لا تحظى بشعبية.

هذا مثال صغير وبسيط جداً.

عندما ننظر إلى الانتهاكات الجسيمة لحرية الدين أو المعتقد، يكون من السهل عادة ملاحظة أن هذه القواعد قد تم تجاهلها، حيث يكون من الواضح أن هذه القيود الموضوعية غير ضرورية أو تمييزية أو غير متناسبة.

وتحظر بعض البلدان جميع الأنشطة الدينية التي تجري خارج المباني المسجلة لهذا الغرض. أي أنه لا يجوز قانوناً أن تتلو صلاة الشكر مع ضيوفك قبل تناول العشاء في منزلك! من الواضح أن مثل هذا القيد غير مشروع!

لكن هناك العديد من القضايا المثيرة للجدل. هل من المقبول أن يقوم رئيس بلدة فرنسية بحظر لباس "البوركيني"، وهو لباس سباحة يغطي كامل الجسد سوى الوجه والقدمين؟ أو أن تقوم السلطات في مناطق من الهند بتقييد الحق في الحديث عن معتقداتك مع الآخرين؟

وسنستعرض في هذا العرض الأسئلة السبعة التي ينبغي للمحاكم أن تسألها لتحديد مدى شرعية القيود، على أمل أن يساعدك ذلك في تقييم القيود التي قد تعترضك. أول سؤال يجب طرحه عندما تفرض الدولة قيوداً هو، هل تتعارض هذه القيود مع الحق المطلق في اعتناق دين أو معتقد، أو مع الحق في إظهار هذا الدين أو المعتقد.

إذا كانت هذه القيود قد فرضت على حق مطلق، فإن إجراءات الدولة ليست مشروعة. أما إذا كانت القيود قد فرضت على الحق في إظهار الدين أو المعتقد، ننتقل إلى السؤال التالي.

هل تُعدّ الممارسة التي فرضت عليها قيود مجاهرة بالدين أو المعتقد أو أنها مجرد ممارسة؟

الأعمال التي نقوم بها غالباً ما تسترشد بمعتقداتنا. لكن ليس كل مجاهرة بالدين أو المعتقد تُعدّ عملاً محمياً بالقانون. عندما يشتكي شخص ما من تقييد حقه في المجاهرة، تبدأ المحاكم بالنظر في ما إذا كانت الممارسة المعنية شكلاً من أشكال المجاهرة بالدين أو المعتقد، وذلك من خلال النظر في العلاقة بين الممارسة والمعتقد لمعرفة ما إذا كانا الاثنان مرتبطين ارتباطاً وثيقاً.

في بعض الأحيان، هذا الأمر سهل. فالذهاب إلى الكنيسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسيحية والصيام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإسلام.

لكن الأمر ليس دائماً بهذه البساطة. فقد يرى شخص مسيحي أن ارتداء الصليب ليس أمراً مهماً، بينما يعتبر آخر أن هذا الأمر تعبير عميق عن الهوية الدينية. والنساء المسلمات كذلك لديهن معتقدات مختلفة حول غطاء الرأس.

وليس منوطاً بالمحاكم تحديد المعتقدات الصحيحة. لأنه عندما تقرّر المحاكم أي المظاهر هي فعلاً مظاهر دينية، فإنها تتعرض لخطر إصدار أحكام بشأن العقيدة

فتعطي الأفضلية لبعض التفسيرات الدينية على حساب البعض الآخر. وبما أن حقوق الإنسان يتمتع بها الأفراد، فإن المحاكم تركز باستمرار على معتقدات الشخص المعني وليس على العقائد المؤسسية، أي أنه إذا اعتبر شخص ما أن عمله مظهرٌ ديني، فإن المحاكم تعتبره أيضاً كذلك!

عندما يثبت أن مظهراً دينياً محمياً قد تم فرض قيود عليه، علينا أن نتحقق من أن هذه القيود منصوص عليها بالفعل في القانون.

هل يوجد قانون مكتوب أو سابقة قضائية أو قانون عرفي ينظم هذه القيود؟ أم أن المسؤولين قد قاموا بفرض هذه القيود دون أي أساس قانوني؟ إذا لم يكن هناك أساس قانوني فإن هذه القيود غير مشروعة.

الخطوة التالية هي التحقق من أن هذه القيود ضرورية لحماية أسس مشروعة.

للرد على ذلك، نحتاج أولاً إلى التحقق مما إذا كانت هناك صلة مباشرة بين الممارسات التي فُرضت عليها قيود وبين أحد الأسس المشروعة، ثم التحقق مما إذا كانت هذه القيود ضرورية أم لا. دعونا ننظر في هذه الأسئلة على حدة.

بموجب القانون الدولي، فإن الأسس المشروعة الوحيدة لتقييد حرية الدين أو المعتقد هي حماية الأمن العام أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم.

فكيف تهدد الممارسة المقيّدة هذه الأسس؟ وهل هناك دليل على ذلك؟ على الدولة أن تثبت وجود صلة مباشرة بين الممارسات المقيّدة وأحد هذه الأسباب المشروعة.

يقسّم النظام الطبقي الهندوسي الناس إلى طبقات عليا ودنيا وإلى مجموعات بلا طبقة.

تواجه المجموعات التي لا طبقة لها تمييزاً هائلاً وحرماناً اجتماعياً واقتصادياً. وكانت بعض المعابد تمنع الهندوس الذين لا طبقة لهم من الدخول. وألغت الهند نظام الطبقات في عام 1949، ولم يعد يُسمح للمعابد برفض دخول الهندوس الذين لا طبقة لهم. هذه القيود نجحت في الاختبار - فهناك صلة واضحة ومباشرة بين منع التمييز الطبقي وحماية حقوق الآخرين وحياتهم.

غير أن الصلة لا تكون بالضرورة بهذا الوضوح مع كل القيود ، وأحيانا تقوم الحكومات بتحريف الأسس المشروعة أو إساءة استخدامها.

وغالبا ما تتعلق القيود المفروضة على حرية الدين أو المعتقد بالنظام العام. وتنظم القوانين ذات الصلة بالنظام العام العديد من الأمور بما في ذلك التهديد والاعتداء والتحرّيش على العنف وأحيانا أيضا ازدراء الأديان أو التجديف.

حرية التعبير عن الدين أو المعتقد تنطوي بالضرورة على الحق في أن تقول ما تؤمن به. وبطبيعة الحال يمكن التعبير عن المعتقدات إمّا بشكل سلمي أو بطرق تخرّض على العنف. وللأسف، يشعر بعض الناس بالإهانة عندما يرون تعبيراً سلمياً عن معتقدات مغايرة لمعتقداتهم إلى حد الرد على ذلك باستخدام العنف.

تحظر بعض الدول التعبير السلمي عن بعض المعتقدات، بحجة أن الحظر له أساس مشروع ألا وهو حفظ النظام العام، وذلك للحماية من خطر العنف من أعمال الشغب. وعلى هذا الأساس، تحظر إندونيسيا التعبير العام عن المعتقدات الأحمدية أو الإلحادية. ونتيجةً لذلك، يُتّهم ضحايا العنف أحيانا بازدراء الأديان أو التحريّض، بدلاً من توجيه تهمة الاعتداء إلى الجناة.

مثل هذه القوانين لا تحدّ من العنف، بل تعزز فكرة أن الأشخاص الذين يمارسون معتقدات "خاطئة" ينبغي معاقبتهم.

أساس آخر يصعب تطبيقه هو الآداب العامة. هل يتّبع كل شخص نفس الآداب؟ وأية آداب يمكن أن نطلق عليها أنها "عامة"؟ يقول خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إن تعريف الآداب العامة يجب أن يأتي من "عدّة تقاليد اجتماعية وفلسفية ودينية". وبعبارة أخرى لا يمكنك أن تؤسّس القيود على منظومة آداب الأغلبية فقط.

وقد تتفاجأ بمعرفة أن الأمن القومي ليس سبباً مشروعاً لتقييد حرية الدين أو المعتقد.

بعض الحكومات تشيطن جماعات معيّنة، وبخاصة الجماعات التي تدين بدين بلد عدوّ، وتُوصَف هذه الجماعات بأنها تهديد للأمن القومي. لذا اجمع واضعو الاتفاقية على أن الصحة العامة والسلامة والنظام العامين يوفرون مجالاً كافياً للتقييد وأن إضافة الأمن القومي من شأنه أن يجعل حرية الدين أو المعتقد غير قابلة للتطبيق برغم وجود حاجة ماسة إليها.

قلنا أن على الدولة أن تثبت وجود صلة مباشرة تبين من خلالها كيف أنّ الممارسات المقيدة تهدد أساساً مشروعاً. ورأينا أيضاً أنه من الأهمية بمكان التحقق من أن الأسباب المشروعة تُفسّر وتُطبّق بشكل صحيح.

دعونا ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من سؤالنا - هل التقييد ضروري؟ أي أن الأمر ليس أنه غير مرغوب فيه من منظور سياسي أو من وجهة نظر الأغلبية ولكن أنه ضروري.

لنفترض أن الحكومة أظهرت أن هناك صلة مباشرة بين القيود التي تقترحها وحماية حقوق الآخرين وحياتهم.

هل التهديد خطير بما فيه الكفاية لتبرير هذه القيود؟

وهل سيكون التقييد المقترح فعالاً في حماية حقوق الآخرين؟

وهل هناك طرق أخرى لحل المشكلة دون تقييد الحقوق؟

إذا كانت المشكلة ليست جدية بما فيه الكفاية، وإذا كانت القيود المقترحة لن تساهم في حلها أو إذا كانت هناك طرق أخرى لحلها دون تقييد أي حقوق، فإن هذه القيود ليست ضرورية.

تزعّم حكومة الصين أن لديها مخاوف تتعلق بالصحة والسلامة بشأن مراكز التدريب البوذية المكتظة. الصحة والسلامة سببان مشروعان. ويتمثل أحد حلول هذه المشكلة في تمكين هذه المراكز من التجديد والتوسّع. ومثل هذا الحل لن يقيّد الحقوق. غير أنه عوضاً عن ذلك، هدمت الحكومة مناطق كاملة وأبعدت قسراً 1000 راهبة.

لم يكن ذلك ضرورياً.

بطبيعة الحال، بعض القيود ضرورية. الأمم المتحدة ذكرت بوضوح أنه ينبغي حظر الممارسات التقليدية الضارة، مثل بعض الطقوس ومثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

بطبيعة الحال، ليست كل الحالات بهذا الوضوح، غير أن مسئولية إثبات ضرورة التقييد تقع على عاتق الدولة.

وبعد التأكد من أن القيود لها أسس مشروعة وأنها ضرورية، نحتاج إلى التحقق مما إذا كان التقييد تمييزياً أم لا.

قد تعتقد أنه من السهل معرفة ما إذا كانت القوانين أو السياسات أو الممارسات تمييزية أم لا. فإذا كانت تنطبق صراحةً على بعض الناس وليس على البعض الآخر، فإنها تمييزية. هذا ما يسمى بالتمييز المباشر وهو محظور.

ولكن في بعض الأحيان يكون للقوانين التي تنطبق على الجميع تأثيراً كبيراً على بعض الناس ولا تؤثر على البعض الآخر. وهذا ما يسمى بالتمييز غير المباشر.

دعونا نعود إلى مدينتنا الخيالية وإلى أماكن العبادة الصاخبة. وضع مجلس المدينة قانوناً يحد من ضجيج الفعاليات العامة. وقامت الجماعات الدينية بضبط مكبرات الصوت وفقاً لذلك. لكن صوت أجراس الكنيسة عال جداً ولا يمكنك خفضه. مما يستدعي أن تتخلى الكنيسة عن هذه الممارسة التقليدية، في حين أن الجماعات الدينية الأخرى لم تواجهها هذه المشكلة. هذا هو التمييز غير المباشر.

وهناك العديد من الأمثلة على قوانين عامة يترتب عنها تمييز غير مباشر: تحظر بلدان كثيرة حمل السكاكين في الأماكن العامة. هذا القانون لا يؤثر على الجماعات الدينية والعقائدية، باستثناء السيخ التي تلزم الرجال من السيخ بارتداء الكربان، وهو خنجر شعائري، تحت قميصهم. لذا فإن القانون يحدّ من قدرة السيخ على الوفاء بالتزاماتهم الدينية.

في بعض البلدان، تتطلب أنظمة التخطيط أن يوافق أصحاب العقارات المجاورة على المباني الجديدة المزمع بناؤها. هؤلاء الجيران قد يكونوا متحيزين، لذلك تجد أن الجماعات التقليدية تحصل بسهولة على تصريح البناء، بينما تجد الجماعات الأصغر حجماً وغير التقليدية صعوبة أكبر في ذلك.

وقد تتسبب السياسات والممارسات أيضاً في خلق المشاكل. فإذا كانت الجامعة لا تعقد امتحانات القبول سوى أيام السبت، فإن السبتيين واليهود المتدينين سيكونون متضررين من ذلك. وكثيراً ما يُلزم العمال المنتمون إلى أقليات دينية بأخذ إجازاتهم خلال أعياد الأغلبية بدلاً من السماح لهم بالحصول على إجازاتهم في أعيادهم الخاصة بهم.

التمييز المباشر محظور دائماً. وينبغي للمحاكم أن تعامل التمييز غير المباشر باعتباره مشكلة عملية يتعين حلها حيثما أمكن ذلك. وغالباً ما يمكن العثور على حلول بسيطة. في مدينتنا الخيالية، يمكن للمجلس أن يمنح استثناءً ويسمح لأجراس الكنيسة بأن تُقرع يوم الأحد وفي الأعياد الدينية.

في السويد، كانت امتحانات دخول الجامعات لا تُعقد إلا أيام السبت. واليوم أصبحت تُعقد أيضاً أيام الجمعة. وفي كثير من الأحيان، يمكن تعديل زي العمل الرسمي ليشمل العمامة مثلاً.

لكن المحاكم تدرك أن ذلك ليس دائماً ممكناً. ويمكن أن يكون التمييز غير المباشر مشروعاً إذا أمكن إثبات وجود سبب كافٍ - أي مبرر موضوعي لذلك.

فعلى سبيل المثال، فإن سياسات المستشفى المتعلقة بمكافحة العدوى التي تحظر على الموظفين ارتداء المجوهرات قد تؤثر على بعض المجموعات. لكن هذه السياسات مبررة على أساس الصحة العامة.

الصحة العامة، بطبيعة الحال، تشكل أساساً مشروعاً لتقييد حرية الدين أو المعتقد. ولكن فيما يتعلق بالتمييز غير المباشر، فإن المحاكم تقبل أيضاً أسباباً أخرى. فعلى سبيل المثال قد تجادل شركة بأن تغيير سياساتها سيقوض مصالح الشركة. وقد لا يكون محل الملابس الذي يطلب من البائعين ارتداء ملابس من

منتجاته المعروضة للبيع ملزماً بقبول بائع يرفض ارتداء منتجات الشركة انطلاقاً من معتقداته الدينية.

وبالتالي، فإن التمييز المباشر محظور، ويجب تجنب التمييز غير المباشر قدر المستطاع، وذلك من خلال إيجاد طرق معقولة لتلبية احتياجات الأفراد والجماعات.

وبعد التأكد من أن القيود المفروضة ليست تمييزية، علينا أن نقرّر ما إذا كانت متناسبة أم لا.

إلى أي مدى ينبغي أن تكون المجاهرة مقيدة؟ ما الذي يجب حظره، لمن، متى وأين؟

هناك فرق كبير بين حظر أنواع معينة من الملابس الدينية لمهن معينة في أنواع معينة من أماكن العمل وحظر الجميع من ارتداء الملابس الدينية في الشارع! لذلك تنظر المحاكم الدولية إلى مسألة التناسب. وتطبّق المحاكم في الولايات المتحدة فحصاً أكثر صرامة - إذ يتعين تطبيق القيود بأقل قدر ممكن من التقييد.

أحد الجوانب النهائية التي تأخذها بعض المحاكم في الاعتبار هو هامش التقدير. حيث أن العالم مختلف ومبادئ حقوق الإنسان يمكن وضعها موضع التنفيذ بطرق عديدة ومتباينة، ارتكازاً على السياق الوطني.

ولهذا السبب، تطبّق بعض المحاكم الدولية مبدأ "هامش تقدير" ويعني أساساً أن السلطات الوطنية هي الأقدر على فهم السياق الوطني وسنّ القانون الوطني الملائم، وبالتالي فإن المحاكم الدولية تمنحها قدرًا من السلطة التقديرية.

ومسألة مدى اتساع هامش السلطة التقديرية للدولة، وما إذا كانت المحاكم تعطيها هامشاً أوسع مما ينبغي هو موضوع هام للنقاش!

خلاصة القول:

تُتبع الخطوات التالية عند النظر في مدى شرعية قيد من القيود:

هل يقيد القانون الحق المطلق في اعتناق دين أو معتقد أو في تغييره، أم يقيد ممارسة من ممارساته؟

هل تُعدّ الممارسة المقيّدة تعبير محمي عن الدين أو المعتقد؟

هل فرضت القيود على أساس قانوني؟

إلى أي مدى تشكل الممارسة الجهرية المُقيّدة تهديداً لأسس مشروعته، مثل حقوق الآخرين وحررياتهم؟

هل هذه القيود هي تمييز مباشر أو غير مباشر؟

هل القيود متناسبة مع التهديد الذي تشكله الممارسة وهل ستكون فعالة للحد منه؟

عندما نفهم الدفوع التي ينبغي أن تستخدمها المحاكم من أجل الامتثال لحقوق الإنسان، يمكننا المطالبة بحقوقنا بفعالية أكبر. ويمكننا أيضاً أن نساهم بشكل أوفى في النقاش العام حول ما إذا كانت المحاكم والحكومات تتصرف بشكل سليم أم أنها في الواقع تنتهك حرية الدين أو المعتقد.

حقوق الطبع والنشر لمجلس البعثة السويديّة

Copyright SMC 2018